



دليل اجراءات النفاذ الى المعلوم

(القانون الاساسي عدد 22 لسنة 2016)

مقدمة :

يهدف هذا الدليل الى :

- التعريف بسياسة البلدية التي ستتعهد بتطبيقها في مجال تنفيذ قانون النفاذ الى المعلومات و الوثائق الادارية التي تنتجها مصالحها

- تحديد الاجراءات التي ستعتمدها استجابة الى مطالب المتعاملين معها بخصوص الاطلاع على المعلومة و الطرق الممكن اتباعها .

و يتم توضيح اجراءات و اجل النفاذ الى المعلومة كما يلي:

الموضوع	الاجراء	المراجع و الملاحظات
حول طالب المعلومة	يمكن لأي لكل شخص طبيعي او معنوي طلب النفاذ الى المعلومة	وفقا للفصل 1 من القانون عدد 22 لسنة 2016 و الفصل 32 من دستور الجمهورية التونسية لسنة 2014
كيفية تقديم مطلب للنفاذ الى المعلومة	تعبير مطبوعة ادارية قابلة للتحميل و الاستغلال موضوع على ذمة العموم	وفقا للفصول 9 الى غاية 13 من القانون عدد 22 لسنة 2016 * انموذج لمطلب النفاذ الى المعلومة بموقع الواب www.commune.bizerte.gov.tn
تحرير مطلب كتابي من طرف طالب المعلومة على ورقة عادي	يتضمن التنصيصات الوجوبية التالية : <u>الشخصي الطبيعي</u> : الاسم و اللقب و العنوان <u>الشخص المعنوي</u> : التسمية الاجتماعية و المقر التوضيحات المتعلقة بالمعلومة المطلوبة و الهيكل المعني	
طالب النفاذ غير ملزم بذكر الاسباب او المصلحة من الحصول على المعلومة ضمن مطلب النفاذ		
توجيه المطلب و كيفية	*مباشرة لدى مكتب الضبط مقابل وصل يسلم وجوبا في الغرض بالبلدية *على طريق البريد مضمون الوصول	على العنوان التالي : ساحة الفنون 7000 بينزرت

<p>على الرقم 72443230 على العنوان التالي N.bengharbia@commune-bizerte.gov.tn y.sahli@commune-bizerte.gov.tn</p>	<p>* الفاكس * البريد الالكتروني , مع التنصيص على طلب نفاذ المعلومة بالموضوع مع الاعلام بالبلوغ</p>	<p>الايداع</p>
<p>في حالة العجز او عدم القدرة على القراءة و الكتابة من طرف طالب المعلومة او فاقد السمع او البصر فان المكلف بالنفاذ يتولى تقديم المساعدة</p>		
<p>في صورة عدم توفير المعلومة في الصيغة المطلوبة , فان البلدية تقوم بتوفير المعلومة في الصيغة المتاحة.</p>	<p>عند اعداد مطلب النفاذ يجب على طالب المعلومة ان يختار احدى الصيغ التالية * الاطلاع على المعلومة على عين المكان , ما لم يكن في ذلك اضرار بها * الحصول على نسخة ورقية من المعلومة , * الحصول على نسخة الكترونية من المعلومة , عند الامكان * الحصول على مقتطفات من المعلومة</p>	<p>كيفية النفاذ / صيغ النفاذ الى المعلومة</p>
<p>يتم اعلام طالب النفاذ الى المعلومة في أجل لا يتجاوز خمسة عشر يوما (15 يوم) بأي وسيلة تترك أثرا كتابيا , مع تقديم المساعدة اللازمة له بتوجيهه و إرشاده حتى يصبح المطلب مستوفيا للشروط المتعلقة بالهوية و العنوان و أيضا التوضيحات الضرورية بخصوص المعلومة و الهيكل المعني و تحديد كيفية النفاذ اليها</p>		
<p>في صورة عدم توفر المعلومة في الصيغة المطلوبة , فإن البلدية تقوم بتوفير المعلومة في الصيغة المتاحة</p>	<p>* يمكن لطالب النفاذ عند إعداد المطلب أن يحدد الكيفية التي تمكنه من النفاذ إلى المعلومة و التي يمكن أن تأخذ إحدى الصيغ التالية: * الإطلاع على المعلومة على عين المكان, ما لم يكن في ذلك إضرار بها , - الحصول على نسخة ورقية من المعلومة , - الحصول على نسخة الكترونية من المعلومة , عند الإمكان - الحصول على مقتطفات من المعلومة</p>	<p>كيفية النفاذ إلى المعلومة</p>
<p>لا يتم تسليم الوثائق المطلوبة الا عند تسليم ما يفيد دفع ذلك المقابل .</p>	<p>* المبدأ : لكل شخص الحق في النفاذ إلى المعلومة بصفة مجانية. الاستثناء : اذا كان توفير المعلومة يقضي جملة من المصاريف , يتم اعلام صاحب المطلب مسبقا بضرورة دفع مقابل على ان لا يتجاوز ذلك</p>	<p>المعايير المستوجبة للنفاذ إلى المعلومة</p>

	المصاريف الحقيقية التي تتحملها البلدية	
المعلومات التي يمكن النفاذ إليها	المبدأ : الحق في النفاذ على المعلومة الإستثناء:رفض مطلب النفاذ إلى المعلومة إذا كان طلب النفاذ يؤدي إلى إلحاق ضرر ب:الأمن العام /الدفاع الدفاع و الوطني العلاقات الدولية فيما يتصل بهما/حقوق الغير (حماية حياته الخاصة معطياته الشخصية ملكيته الفكرية)	وفقا الفصول 24 إلى غاية 28 من قانون عدد 22 لسنة 2016 لا تعتبر هذه المجالات استثناءات مطلقة لحق النفاذ إلى المعلومة : * تكون خاضعة لتقدير الضرر من النفاذ على أن يكون الضرر جسيما سواء كان أنيا أو لاحقا * تكون خاضعة لتقدير المصلحة العامة من تقديم المعلومة أو من عدم تقديمها بالنسبة لكل طلب و يراعى التناسب بين المصالح المراد حمايتها و الغاية من مطلب النفاذ.
لا يشمل النفاذ إلى المعلومة البيانات المتعلقة بهوية الأشخاص الذين قدموا معلومات بهدف الإبلاغ عن تجاوزات أو حالات فساد		
لا تنطبق الاستثناءات على : المعلومات الضرورية بغاية الكشف عن انتهاكات الفادحة لحقوق الإنسان أو جرائم الحرب أو البحث فيها و التتبع مرتكبيها ما لم في ذلك مساس بالمصلحة العليا للدولة .		
إذا كانت المعلومة مشمولة بالإستثناء لا يمكن النفاذ إليها إلا بعد حجب الجزء المعني بالاستثناء متى كان ممكنا.		
تصبح المعلومة المشمولة بالاستثناء قابلة للنفاذ إليها وفقا للأجال و الشروط المنصوص عليها بالتشريع المتعلق بالأرشيف.		
في الرد على مطلب النفاذ إلى المعلومة	* في أجل أقصاه عشرين (20) يوما من تاريخ توصله بالمطلب أو من تاريخ تصحيحه * في صورة طلب النفاذ بالإطلاع على المعلومة على عين المكان , فان المكلف بالإعلام و النفاذ الى المعلومة بالبلدية يقوم بالرد على ذلك في أجل اقصاه عشرة (10) أيام من تاريخ توصله بالمطلب او من تاريخ تصحيحه	وفقا للفصول 14 إلى غاية 22 من القانون عدد 22 لسنة 2016 في حالت الرد بالرفض من البلدية فان قرار الرفض يكون كتابيا و مغللا مع التنصيص على اجال و طرق و الهياكل المختصة بالنظر فيه(الطعن امام الهيئة النفاذ الى المعلومة/ استئنافية امام المحكمة الإدارية)
*يعتبر عدم رد المركز على مطلب النفاذ في الأجال القانونية(20 يوما /10 أيام بعشرة أيام) <u>رفضا ضمنيا</u> يفتح المجال لطالب النفاذ في الطعن في قرار المركز		
*يمكن التمديد في الأجال المذكورة (20 يوما و 10 ايام) بعشرة ايام (10 ايام) : و إذا تعلق الأمر بالحصول أو الإطلاع على عدة معلومات لدى نفس الهيكل , مع إعلام طالب النفاذ بذلك .		
إذا كانت المعلومة المطلوبة قد سبق تقديمها من الغير إلى المركز بعنوان سري , فإنه يتعين على المركز : إعلام طلب المعلومة بالموضوع / استشارة الغير للحصول على رأيه المعلن حول الإتاحة الجزئية أو الكلية للمعلومة و ذلك في أجل أقصاه ثلاثين (30) يوما من تاريخ تلقي مطلب النفاذ بمقتضى مكتوب مضمون الوصول مع الإعلام بالبلوغ . و يكون رأي الغير ملزما للبلدية يتوجب على الغير تقديم رده في أجل خمس عشرة (15) يوما من تاريخ تلقي مطلب الإستشارة , يعتبر عدم		

رده في الأجل المذكورة , موافقة ضمنية من الغير .

إذا كان لمطلب النفاذ إلى المعلومة تأثير على حياة شخص أو على حريته , فإن المركز يقوم بإعداد و توجيه رد بما يترك أثرا كتابيا و بصفة فورية على أن لا يتجاوز ذلك **أجل ثمان و اربعين (48) ساعة** من تاريخ تقديم المطلب

في صورة توفر المعلومة موضوع المطلب لدى هيكل غير البلدية فإن المكلف بالنفاذ إليها يقوم بإعلام طلب النفاذ بعدم الإختصاص او بالإحالة مطلبه على الهيكل المعني , وذلك في **أجل أقصاه خمسة (5) أيام** من تاريخ توصله بالمطلب

إذا ثبت أن المعلومة التي تحصل عليها طالب النفاذ منقوصة , فإن البلدية تقوم بتمكينه من المعطيات التكميلية و التوضيحات اللازمة

البلدية غير ملزمة بالرد على طلب النفاذ أكثر من مرة واحدة في صورة تكرار مطالبه المتصلة بنفس المعلومة دون موجب

طبقا للفصول 29 الى غاية 31 من قانون عدد 22 سنة 2016
*على رئيس البلدية الرد في أقرب الأجل الممكنة على ألا يتجاوز ذلك أجلا أقصاه **عشرة (10) أيام** من تاريخ ايداع مطلب التظلم.
*يعتبر عدم رد رئيس البلدية خلال هذا الأجل. **رفضاً ضمنياً**

يمكن لطالب النفاذ عند رفضه القرار المتخذ بخصوص مطلبه , التظلم لدى رئيس البلدية في أجل أقصاه **العشرين (20) يوماً** التي تلي الإعلام بالقرار.

الطعن في القرار القاضي برفض مطلب النفاذ إلى المعلومة

يمكن لطالب النفاذ إلى المعلومة في حالة رفض مطلب التظلم من قبل رئيس البلدية أو عند عدم رده خلال أجل **عشرة (10) أيام** من تاريخ توصله بالمطلب ان يطعن في هذا القرار لدى هيئة النفاذ إلى المعلومة و ذلك خلال أجل لا يتجاوز **العشرين (20) يوماً** من تاريخ بلوغ قرار الرفض الصادر عن المدير العام للمركز إليه أو من تاريخ الرفض الضمني .

تبت الهيئة في الدعوى في أقرب الأجل الممكنة على أن لا يتجاوز ذلك أجلا أقصاه **خمس (5) وأربعون (45) يوماً** من تاريخ توصلها بمطلب الطعن ويكون قرارها ملزماً للبلدية .

لطلب النفاذ أو للبلدية الطعن في قرار هيئة النفاذ إلى المعلومة إستئنافياً أمام المحكمة الإدارية , في أجل **الثلاثين (30) يوماً** من تاريخ الإعلام به .

